

الإشكالية الرابعة : فلسفة العلوم 5- قيمة العلم – الإبستمولوجيا – ÉPISTÉMOLOGIE

تصميم الدرس



تعريف:

الاستنتاج

التطبيقات

أسئلة التقويم الذاتي

الإجابة على أسئلة التقويم الذاتي

تدريب أيها الدرس

هي نظرية العلوم، أو فلسفة العلوم، أي دراسة مبادئ العلوم، وفرضياتها ونتائجها، دراسة نقية، تؤدي إلى إبراز أصلها المنطقي، وقيمتها الموضوعية.

ويترتب عن هذا التعريف أن الإبستمولوجيا ، تختلف عن دراسة مناهج العلوم، وعن دراسة تركيب القوانين العلمية.

ويلاحظ أن اصطلاح "إبستمولوجيا"، هو مرادف في الإنجليزية لمصطلح نظرية المعرفة، أما في اللغة الفرنسية، فهو مختلف عن هذا المصطلح حيث أن معظم الفلسفه الفرنسيين، لا يطلقونه إلا على فلسفة العلوم وتاريخها الفلسفي.

وإذا كان بعضهم، يوسع معنى هذا المصطلح، ويطلقه على سيكولوجية العلوم، وذلك لأن دراسة تطور العلوم، لا تفصل عن نقدتها المنطقي، ولا عن مضمونها الحسي الشخص.

وخلاصة القول هي أن فلسفة العلوم، وهي الإبستمولوجيا ، ذات علاقة وطيدة بنظرية المعرفة، والفلسفة العامة، التي تهتم بدراسة المبادئ العامة، التي يستند إليها العلم، وكذلك دراسة المسائل الفلسفية، التي تثيرها العلوم. وهناك من يرى أن نظرية المعرفة، هي البحث في قيمة المعرفة وحدودها، لكن مثل هذا البحث يعني نقد المعرفة، وليس نظريتها، وذلك ما يشكل صميم موضوع الإبستمولوجيا، أو فلسفة العلوم، مما يعني أن

هناك ما يشبه التداخل إلى حد التطابق أحياناً بين الإبستمولوجيا، والفلسفة العامة، ونظرية المعرفة، وإذا كان هناك من فرق بينها، فهو بالغ الدقة.

تصنيف العلوم:

التصنيف التقليدي المعروف، هو ذلك الذي يجعل العلوم ثلاثة أصناف ، هي: العلوم الرياضية، والعلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية. وهناك تصنيف حديث، يجعل العلوم صنفين فقط، هما:

– مجموعة العلوم الإمبريقية (EMPIRIQUE)، أو التجريبية (بالباء أمام الراء) تمييزاً لها عن التجريبية (بدون باء أمام الراء)، يقابلها في الفرنسية : EXPÉRIMENTAL وإن هناك مصطلح إمبريقية أو تجريبية (EXPÉRIMENTATION) ومصطلح تجريبية (EMPIRIQUE) أو مصطلح EXPÉRIMENTAL .

– والمجموعة الثانية من العلوم، هي المجموعة اللاإمبريقية (NON EMPIRIQUE) أو اللاتجريبية (باء أمام الراء).

– تتكون المجموعة الأولى، أو الإمبريقية (التجريبية) من العلوم الطبيعية المادية (علوم الطبيعة الجامدة والحياة)، والعلوم الإنسانية.

– وتتكون المجموعة الثانية من العلوم الاتجريبية، اللاإمبريقية (NON EMPIRIQUE)، وهي علوم الرياضيات وعلوم المنطق.

الإمبريقية والتجربة:

إن الإمبريقية في الفهم الحديث مذهب في الفلسفة يقصر المعرفة على المدركات الحسية وحدها إذ العقل كاللوحة البيضاء والمدركات

الحسية تطبع على هذه اللوحة ما تشاء، المذهب قديم قدم الفلسفة، ولكنه عاد إلى الظهور عند جون لوك (1704) وجون ديو (1952). الإمبريقية أيضاً مذهب في الطب مؤداته أن يحسن الطبيب ملاحظة ما يرى من ظواهر الصحة و المرض وأن يجمع كل ما يستطيع عن ذلك. إن الطب لا ينال بالتفكير النظري. إن الطبيب الإمبريقى هو الذي يأخذ الطب بالمشاهدة لا بالدراسة والتجربة. إن الإمبريقية في مقابل التجربة فهي تعنى ما يكتسب من مشاهدات و ملاحظات. أما التجربة فهي التي تنظم عمداً امتحان شيء ما يخرج من فروض العلم ونظريته. ولكن ما هو الفارق بين القضايا الإمبريقية والقضايا التجريبية؟

إن العلاقة بين هذين المعنين هي علاقة العام بالخاص. فالقضايا الإمبريقية أعم من القضايا التجريبية. القضايا التجريبية فئة من القضايا الإمبريقية، كل قضية تجريبية هي قضية إمبريقية وليس العكس صحيحاً. إن القضية التجريبية هي القضية التي تشير المتغيرات فيها إلى أشياء تشاهد مباشرة أو على نحو شبه مباشر. قانون الانكسار مثلًا قانون تجريبي لأنه يبحث عن علاقة ثابتة بين زاويتين معينتين مما زاولتها السقوط والانكسار يمكن قياس كل منهما قياساً مباشراً. أما القضايا الإمبريقية فليست بالضرورة كذلك، والمثال على ذلك قانون الجاذبية القائل بأن هناك قوة جاذبة بين أجزاء المادة تتوقف على كتلة هذه الأجزاء والمسافة الواقعية بينهما. إن هذا القانون يحوي مفهوم الكتلة والمسافة والقوة. الكتلة والمسافة يمكن قياسهما مباشرة، أما القوة فهي شيء لا يمكن أن نقيسه على نحو مباشر. إن هذه القضية الإمبريقية تتصل بالتجربة

على نحو غير مباشر. إنها لا تفصل عن التجربة كليّة فهي تقبل ضمن قضايا العلم بناء على اتفاقها مع التجربة. إن بالإمكان استنباط قضايا تجريبية من قضايا إمبريقية نتحقق من صدقها على نحو مباشر عن طريق التجربة.

ومعنى هذا أنه ينبغي وضع الأهداف الأساسية للبحث العلمي موضوع الاعتبار، ومناقشة طرق تحقيق هذه الأهداف، وكيف السبيل إلى تحصيل المعرفة العلمية وكيف يفسر العلم الواقع الإمبريقية. وفي هذا الصدد تلزم التفرقة بين مفهومي مناهج البحث ونظرية المعرفة لاشتراكهما في مناقشة سبل تحصيل المعرفة وحدودها. البحث في المناهج يتخد الطريقة التي يسلكها العلماء للسير في بحوثهم موضوعا له وطرق البحث تختلف باختلاف موضوعات البحث، أما نظرية المعرفة فبحث في طبيعة المعرفة ومصدرها وحدودها ونقدتها.

الاختراع والاختبار: INVENTION ET EXPERIMENTATION

هما عمليتان متراپطتان في البحث العلمي، و يمكن أن نأخذ على ذلك

مثلا من تاريخ العلم، حيث كان معروفا قبل غاليليو (1642) ، أن المضخة

الماصة، لا ترفع الماء إلى أكثر من 34 قدما، ولم ينجح " غاليليو" في تقديم تفسير مقنع لهذه الظاهرة. من بعده حاول تلميذه تورشيللي (1647) ذلك التفسير. افترض أن الأرض محاطة ببحر من الهواء وأن الهواء يمارس ضغطا على سطح البحر. لكي يتحقق تورشيللي من صحة هذا

الفرض أجرى التجربة على عمود من الزئبق طوله أقل من ١٢ قدماً (حيث أن كثافة الزئبق قدر كثافة الماء 141 مرة تقريباً) مستخدماً في ذلك البارومتر الزئبقي. وتحقق تورشيلي من صحة ما زعم. إن المشكلة من المشكلات، نضعها في صورة فرض من الفروض ثم نختبر صحة الفرض عن طريق التجربة. لكن كيف يمكن الوصول إلى وضع الفروض المناسبة، التي تصلح كحل لمشكلة ما، بعد أن تعرض للاختبار بإجراء التجربة عليها؟

للإجابة على هذا السؤال، تمت مناقشة الاستدلال الاستباطي، ففي محاولة للتوصل إلى الإجابة المطلوبة، تلك الإجابة التي سوف تضع الفرض، ضمن معنى واحد، هو الاختراع، التي هي من طبيعته أو مساهمة بقدر واف فيه.

إن الاختراع، بهذا المعنى، هو وليد الخيال المبدع، ومن تلك الطبيعة هي الفروض، إنها أفكار متخيلة، غير أن الخيال فيها هو من نوع خاص، إنه خيال العلماء الباحثين المؤهلين للاكتشاف والإبداع والاختراع. وهي تقع دون شك – أي الفرض – ضمن مراحل البحث الاستقرائية الأربع، والتي هي:

- 1 – ملاحظة الواقع، أو الظواهر، وتدوين الملاحظات.
- 2 – تحليل الواقع، أو الظواهر وتصنيفها.
- 3 – استخلاص التعميمات (الفرض) خاصة من العمليتين السابقتين.
- 4 – اختبار التعميمات، أي إجراء التجربة عليها، أو التجربة.

يقودنا التأمل في هذه المراحل الأربع، إلى التساؤل عن أخصب خطوات المنهج العلمي، أي عن دور الفرض في هذه المراحل الأربع. في المرحلة الأولى مثلاً هل يتطلب الأمر فرضاً موجهاً لنا في جمع المعطيات والمشاهدات والتجارب؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك فهل بالمقدور جمع الواقع الامتاهنة العدد؟ وبالتالي هل يمكن القيام بأي خطوة في البحث العلمي؟ أو إتمام أية مرحلة، في غياب الفرض؟ مع العلم أن طبيعة الفرض، هي طبيعة عقلية فكرية نظرية بحثة. وبالرغم من ذلك، فإنه يمثل الدور المحوري في البحث العلمي، إلى درجة أن هذا البحث لا يمكن أن يتم في غيابه، بل لا تتم أية مرحلة منه، فهو أخصب مراحل البحث، وهو شرط في قيام أية مرحلة من المراحل أصلاً، وبالتالي فإن دور العقل في البحث العلمي هو الدور المركزي، وهو الأساس الذي يقوم عليه كل شيء في هذا البحث، وهو نتيجة لهذا لب الإبداع والاختراع والاكتشاف.

إن المطلوب في البحث العلمي هو جمع الواقع المناسب للإجابات التجريبية عن المشكلة موضع البحث. تلك الإجابات يضمها الباحث في صورة ظن أو تخمين أو فرض. إن الباحث يحاول بعد ذلك التأكد من صدقه أو كذبه بالنظر في التجارب التي أجراها والتي يمكن أن يجريها بعد ذلك. إن هذا الفرض الذي يرد على ذهن الباحث قد لا يتصوره إلا بعد إجراء التجارب وإن لم يكن ذلك ضرورياً في كل الأحوال.

إن ورود الفرض على ذهن الباحث بعد إجراء التجارب. إن التجربة سابقة على الفرض سبقاً منطقياً أو معرفياً. فالتجارب التي أجراها الباحث

قبل تصور الفرض كانت قد أملأها عليه ووجهه في إملانها فرض سابق. إننا في أي مرحلة من مراحل البحث العلمي يكون في أذهاننا فرض يوجهنا في تجربتنا في هذه المرحلة. وهذا الفرض قد لا نصرح به وقد لا نكون على وعي تام به، ولكنه موجود دائماً وأثره موجود دائماً فيما نقوم به من تجارب. وليس معنى سبق الفرض أنه باق في أذهاننا إلى نهاية البحث. فنحن نعدل هذه الفروض وواجبنا أن نعدلها في ضوء ما يستجد من تجارب. ولكن وجود الفرض أولاً ضروري كي نستطيع أن نصف هذه التجربة بصفة علمية لأن التجارب التي لا توجهها فروض لا يصح أن نسميها تجارب علمية.

في هذا السياق، يأتي الرأي الذي يقول إن الانتقال من المعطى إلى النظرية يحتاج إلى خيال مبدع. فالفرض والنظريات لا تستخلص من الواقع الملاحظة ولكن تخترع لتفسيرها. وهذا الاختراع وليد العبرية وخاصة إذا تضمن انتصاراً جذرياً عن ضروب التفكير السائدة. وقد رأينا مثل العجز عن تفسير سبب عدم صعود المياه في الأنابيب الماصة إلى أكثر من 34 قدماً، لقد حاول ذلك العالم الشهير (غاليلي) إلا أنه لم يفلح، مع أن النظرية السائدة في ذلك العهد، هي نظرية أرسطو، التي ترى أن الطبيعة تخشى الفراغ، وقد كانت هذه الحادثة، هي نهاية هذه النظرية العلمية الخطأة، حيث اكتشف (تورشيللي) فيما بعد، أن ضغط الهواء المحيط بالأرض، هو الذي يمنع صعود المياه في الأنابيب إلى أكثر من الارتفاع المذكور سابقاً. حيث افترض تورشيللي أن الأرض محاطة ببحر

من الهواء، وهو الفرض الذي اكتشف الضغط الجوي لأول مرة في تاريخ العلم.

إن تحصيل المعرفة العلمية، إنما يتم عن طريق منهج الفروض كإجابات تجريبية لمشكلة قيد البحث ثم إخضاع هذه الفروض للاختبار وكثيراً ما توضع الفروض في صورة قضايا شرطية (لزومية) قيد اللزومات الاختبارية لفرض من الفروض. إنه في ظل ظروف معينة تحدث نتائج معينة. إن إحداث تغير معين في المتغير المستقل يتبعه لا محالة تغير في المتغير التابع. الكثير من الفروض العلمية يعبر عنه بألفاظ كمية وهذا يستخدم التجريب expérimentation كمنهج للاكتشاف لتحديد الصورة الرياضية الخاصة بتبعدة المتغير المستقل. إن الاحتفاظ بثبات العوامل المؤثرة على الظاهرة قيد البحث عدا واحد منها يصبح ذا معنى في حالة استخدام التجريب منهجاً للاكتشاف.

العلاقة بين الفرض وقضاياه لزومية:

من الممكن أن نستخلص من الفرض قضايا لزومية اختبارية. إن لدينا فرضاً عاماً وفرضاً أقل عموماً. أي لدينا قضايا كليلة وقضايا متوسطة وقضايا جزئية. عادة ما يبدأ اختبار النسق من الأساق من قضاياه الجزئية. ومع ذلك صدق هذه القضايا ليس دليلاً على صدق القضايا الكلية والمتوسطة التي يبدأ منها النسق. أما صدق القضايا الكلية والمتوسطة فيؤدي حتماً إلى صدق القضايا الجزئية وكذب القضايا الجزئية دليل على كذب القضايا الكلية والمتوسطة.

وهنا يظهر التساؤل عما إذا كانت هناك اختبارات حاسمة تفصل بين الفروض المتنافسة كما هو الحال في الفرضين: الموجي والجسيمي الخاصين بطبيعة الضوء؟

لقد قامت محاولات، لجسم الأمر بين التصورين المتنافسين، أي الفرض

الذي يعتبر طبيعة الضوء موجية، والفرض الذي يعتبر طبيعته جسيمية. ولكن التجربة الحاسمة لا يمكن أن تتحقق أحد الفرضين وتبقى على الآخر. إنها قد تزكي أحد الفرضين باعتباره لا يفي بالمطلوب وقد تغير الآخر تأييداً بدرجة أكبر أو أقل. ونتيجة لذلك تمارس تأثيراً حاسماً على اتجاه التنظير والتجريب التاليين. وهذا استقر في الأذهان أن التجربة الحاسمة مستحيلة في العلم.

ليس ممكناً أن نرسم خطافاً فاصلاً بين الفروض والنظريات التي تقبل الاختبار وتلك التي لا تقبله. ولكن القوة التفسيرية للفروض والنظريات وما يترتب عليها من بيانات هي التي تفصل بين الفروض العلمية والفروض غير العلمية. إن المحتوى الإمبريقي هام في الفرض العلمي إذ يجعله قابلاً للاختبار من حيث المبدأ وبحيث تترتب لزومات اختبارية معينة. وذلك لأن الفرض يختبر عن طريق اللزومات الاختبارية هذه. إن النتائج إذا اتفقت مع الفرض لم تكن دليلاً على صدقه. إنما تأييدها له بدرجة من الدرجات قد تزيد أو تنقص بزيادة الشواهد الإيجابية ونقصانها. ومع ذلك إن شاهداً معارضًا واحدًا يكتنف الفرض أو النظرية. فنحن بواسطته التكذيب نحذف أي نستبعد القضايا الكاذبة أي غير الصالحة ونسنطقي

القضايا التي تثبت على محك الاختبار. وهذه وحدتها التي ينبغي أن يهتم بها العلم. إن القضايا العلمية لا يجب وصفها بأنها القضايا التي يمكن تأييدها بل القضايا التي يمكن تكذيبها. وذلك لأن أية نظرية نختارها يمكن القول بأن التجربة تؤيدها على نحو من الأحاء ولكن ليس هذا دليلا كافيا لاعتبارها من النظريات العلمية. وذلك لأننا نستطيع أن نتخيل نظريات تفسر كل ما يحدث أيا كان ما يحدث. و لكن النظرية التي تفسر كل شيء لا تفسر شيئا.

إن من المرغوب فيه بالنسبة للفرضيات العلمية أن تؤيدها ببيانات جديدة وووائق لم تكن معروفة قبلا هي ما نسميه البيانات المستقلة. إن البيينة دليل على صدق الفرض أو النظرية. والاستقلال يعني استقلالا عن النظريات الجارية أو المعارف المتحصلة. وهذا ما يجعل القوة التفسيرية لنظرية من النظريات الجديدة أكبر من القوة التفسيرية للنظريات السابقة.

إن التأيد لفرض من الفرضيات أو نظرية من النظريات قد لا يكون وفقا على لزوماته الاختبارية بل قد يعتمد على فرضيات ونظريات أكثر شمولا أي قواها التفسيرية أكبر.

إن الفرض إذا كان متفقا بنتائجها مع المعرف القائمة كان أفضل مما لو تعارض معها. وهذا لا يعني حماية النظريات المقبولة من الدحض إذا توافرت بيانات مخالفة لها. فالعلم لا يهتم بالدفاع عن تصورات أثيررة (خالدة أو أبدية) ضد بيانات مخالفة. إن الفرض المؤسس تأسيسا جيدا يطرح إذا توافرت لدينا بدائل أكثر إقناعا وإرضاء. فالفرض الجيد حقا والذي يصمد في كل الأحوال صعب المنال.

البساطة في الفروض العلمية:

هذه القضية، لا زالت محل بحث، وهي تعني أن الفرض الأبسط، هو الأكثر قبولاً، من بين الفرضين المتنافسين. لكن ما معنى البساطة المقصودة؟ هل الفرض الأبسط، هو الفرض ذو المحتوى الإمبريقي الأكبر، أو الأكثر قابلية للاختبار؟

هناك آراء متضاربة في الموضوع، ولعل من أهمها الرأي الذي يقول، إن المحتوى الأكبر ليس — بالتأكيد — مرتبطاً بالبساطة الأكثر. ليس ميسوراً تبرير محکات واضحة للبساطة، تبرر الأفضلية المعطاة للفروض الأبسط. لقد شغلت هذه المسألة فكر المناطقة وال فلاسفة المعاصرین، وتم إثراز بعض النتائج فيها ولكن الأمر يحتاج إلى التوصل إلى قرار حاسم. ومع ذلك فإن بعض الفروض تحوز الإجماع، بسبب كونها أكثر بساطة. إن مسألة تبرير البساطة، مسألة معقدة. إذ ما الذي يدعونا إلى اتباع مبدأ البساطة؟ ولماذا يكون الفرض الأبسط أكثر قبولاً مما عهداه؟

إن العلم يتوجه نحو التبسيط، أي نحو ضم النظريات بعضها إلى بعض، في عدد أقل فأقل من النظريات، وفي هذا الاتجاه تبسيط وتعظيم في ذات الوقت.

إن النتائج التي تقضي إليها الفروض غالباً ما يعبر عنها بصيغة احتمالية. ولكن هل التصور الكمي يفي بالمبادئ الأساسية لنظرية الاحتمالات؟ إن الثقة في الفرض قد تكون عدداً حقيقياً ليس بأقل من الصفر ولا أكثر من الواحد. وما بينهما احتمال من الاحتمالات. إن

احتمالية الفرض بالنسبة إلى المعلومات المتاحة يمكن التعبير عنها كميا بلغة الاحتمال.

إن الغاية من وضع الفروض هي تفسير ظواهر العالم الفيزيقي للحكم في سيرها في الحاضر والتبؤ بحضورها في المستقبل. ولذلك كثيرا ما نجد في العلوم الطبيعية تساؤلات بكيف ولماذا؟ كيف حدثت الحادثة ولماذا كانت على هذا النحو؟ إذن التفسير غايته أن يشرح كيفية ولماذا حدثت أشياء معينة. يحتوي التفسير على نوعين من المقدمات أي يتراكب من مجموعتين من القضايا المجموعة الأولى تتالف من قضايا كلية والثانية من قضايا جزئية تسمى الشروط الأولية. ومن هاتين المجموعتين من القضايا نستنتج قضية جزئية نسميها النتيجة.

إن التفسير من التفسيرات يمكن النظر إليه باعتباره برهانا استنباطيا نتيجة القضية المفسرة ومقدماته القضايا المفسرة. إننا في حالة التفسير نسلم بالنتيجة ونطلب قضايا المقدمات. إننا قد ينبغي أن نكشف نظرية جديدة أي مجموعة من القوانين للقضايا الكلية. إن التفسير يتطلب الوفاء بأمررين هما: قابلية الفرض للتفسير وقابليته للاختبار.

القانون العلمي:

يهدف البحث العلمي إلى اكتشاف القوانين التي تتحكم في الواقع أو الظواهر، والتي يمكن الاعتماد عليها في تفسير الحوادث والظواهر، وفي التطبيقات العلمية، وفي التنبؤ بحوادث المستقبل اعتمادا على ما حدث في الماضي، على أساس الإيمان بمبدأ الحتمية، وبأن نفس الأسباب تؤدي دائما وحتما إلى نفس النتائج، كما حدث في الماضي. لكن ما هي طبيعة

أو حقيقة هذه القوانين العلمية؟ وما هي قيمتها من الناحيتين النظرية الفكرية، والتطبيقية العلمية؟

إن القوانين عادة ما تصاغ في صورة قضايا كلية ولكن ذلك لا يعني أن القضايا الكلية يمكن النظر إليها بوصفها قوانين. فكثيراً ما توضع التعميمات العرضية في صورة القضايا الكلية ومع ذلك ليست قوانين بأي حل من الأحوال.

وهذه القضايا العرضية، هي أفكار تبدو للباحث، أي تعرض له أثاء انشغاله بالبحث، وهي مجرد بطبعتها، ولذلك فهي كلية، لكنها عابرة، أو ربما ثانوية، وهذا ما يؤكد كونها ليست بقوانين على الإطلاق. والسؤال – حينئذ – هو ماذا يميز القوانين الأساسية عن التعميمات العرضية؟ والجواب هو أن القانون يستخدم كأساس لتفسير من التفسيرات حيث لا يمكن أن يستخدم التعميم العرضي. ويستخدم القانون كذلك لتأييد القضايا الشرطية المخالفة للواقع بصرف النظر عن إمكانية حدوثها. وليس التعميم كذلك.

ثم إن القوانين ليست جميعها استنباطية يقينية كما هو الحال في العلوم الرياضية. وهناك أيضاً القوانين الاحتمالية حيث لا تتضمن القضايا المفسّرة EXPLICATEUR القضايا المفسّرة EXPLICABLE فمن الممكن أن تكون القضايا الأولى صادقة والقضايا الأخيرة كاذبة. إن القضايا الأولى تتضمن القضايا الأخيرة ببيان عملي أو باحتمالية عالية خلافاً للقوانين الاستنباطية حيث تتضمن المقدمات النتائج. صدق الأولى يؤدي إلى صدق الأخيرة حتماً.

و واضح أن الفرض الذي تؤيده التجربة يصبح قانونا، غير أن القانون النهائي لا وجود له، فكل شيء مؤقت، وكل شيء نسبي، فإذا توصل البحث العلمي فيما بعد إلى تجاوز للقانون. باكتشاف قانون جديد، تكون المعرفة الجديدة، هي الصحيحة نسبياً ومؤقتاً كذلك. مثل ذلك ما حدث من تجاوز لقانون الجاذبية لنيوتون، عندما اكتشف أينشتاين قانون النسبية الأعم والأشمل.

لكن تتبعي الإشارة إلى أن الضرورة العلمية، تفرض أحياناً رفض الفرض بالرغم من كونه صادقاً وقبوله بالرغم من كونه كاذباً مما يؤدي إلى نتائج بالغة الأهمية من الناحية العلمية.

ويمكن ضرب مثل، لتوضيح هذه الحالة، بمصل جيد لتطعيم الأطفال، حيث يترتب على رفض الفرض، رغم كونه صادقاً، بمعنى أن المصل مفيد، يؤدي ذلك إلى إتلاف المصل المفيد (الصادق)، أو تعديله، أو التوقف عن تصنيعه، وتلك خسارة كبيرة، قد لا تتعوض، حيث إن المصل كان مفيداً.

كما لا يجد البعض فارقاً بين القوانين والنظريات فالنظريات تقدم عندما تكشف دراسة مجموعة من الظواهر عن نسق من الاطرادات يمكن التعبير عنها في صورة قوانين إمبريقية. إن العلاقات بين الظواهر هي التي نسميها قوانين أو نظريات.

القانون والنظرية والتبؤ:

هناك تقارب، يكاد يصل حد التطابق أحياناً، بين القانون والنظرية، وما ينتج عن ذلك من تبؤ، هذه العملية المهمة، التي يفضي إليها التطبيق على أرض الواقع، حيث يصبح بالإمكان معرفة حوادث المستقبل، في حدود معينة، وذلك كله قائماً على أساس مبدأ الحتمية والاطراد، أي أن نفس الأسباب تؤدي دوماً إلى نفس النتائج، والدليل على ذلك هو الاطراد، أي أن هذا الأمر كان يحدث دائماً في الماضي لحد الآن، وما دمنا نبحث عن قيمة المعرفة العلمية، وهذه هي أهم حقائقها، فمن الضروري التساؤل عن دور هذه الحقائق في المعرفة العلمية، وبالتالي عن قيمة المنهج المتبوع، والنتائج المتوصل إليها، وبالتالي ما هي أيضاً حدود هذه المعرفة وآفاقها؟ إن تفسير الاطراد من الاطرادات هو فهم للظاهره موضع البحث. إن الظاهره من الظواهر تحكمها قوانين بواسطتها تفسر نظرية الاطراد القائم أو تتبأ باطراد جديد. ولا يختلف التفسير عن التبؤ إذ الصورة المنطقية لكليهما تكاد تكون واحدة. والاختلاف الوحيد بينهما هو اختلاف موقفنا نحن من هذه الصورة المنطقية فالتبؤ ربط للأسباب بمسبياتها في المستقبل بناء على ارتباطها في الماضي. ومعناه أن يحدد الباحث حدوث الظاهره في المستقبل في تأكيد وثقة طبقاً لحدوثها في الماضي. إن التبؤ العلمي يحتوي على نفس المقدمات التي يتكون منها التفسير. إننا في حالة التبؤ نطبق نظرية علمية معلومة لنا من قبل. وفي حالة التبؤ نفترض القضايا «س» ثم نحقق بالفعل القضايا «ص» كي نتبين ما إذا كانت النتيجة التي نتبأ بها مطابقة للنتيجة المتحققة بالفعل.

إن النظرية الجديدة في مجال البحث العلمي هي التي تقدم تفسيراً متسقاً لظواهر متباعدة وتقدم الاطرادات الإمبريقية المختلفة كتجليات لمجموعة واحدة مشتركة من القوانين الأساسية. وذلك ما فعلته نظرية نيوتن في الجاذبية ونظرية أينشتين في النسبية.

يقال إن لغة العلم هي الرياضيات، وذلك خاصة في التعبير عن مختلف العلاقات، وهذا يعني أن القانون العلمي، وهو المعبر عن العلاقات المكتشفة بين ظواهر، أو بين مكونات الظاهرة الواحدة، هذا القانون لا يمكن التعبير عنه إلا بلغة الرياضيات، إنما يتم باستخدام الرياضيات، أو لا يتم بالدقة المطلوبة نظرياً وعملياً إلا بها، وذلك - ربما - لأنها أكثر أنواع التعبير تجريداً ودقة. وهذه مفارقة عجيبة، أي أن معرفة الواقع الحسي المادي، لا تتم إلا إذا لُمِن تحويله إلى صيغة نظرية مجردة، وعلى هذا الأساس، يمكن أن تتم المقارنات، وإدراك الفروق وال العلاقات، وغيرها من التصورات النظرية، والإجراءات العملية. أن المعادلات الرياضية التي نخرج بها من نظرية أينشتين تختلف عن المعادلات الرياضية التي نخرج بها من نظرية نيوتن. ومعنى هذا أن هناك تناقضًا بين نظريتي نيوتن وأينشتين. إن الفارق بين النظريتين ليس فارقاً كبيراً. إنما هو فارق بسيط قد يتعدى الكشف عنه تجريبياً في بعض الحالات. فمثلاً الفارق بين نظريتي أينشتين ونيوتن لا يتبين إلا إذا كانت تجاربنا تتعلق بأشياء تقترب سرعتها من سرعة الضوء. أما في حالة السرعات الصغيرة لا نستطيع بواسطة التجربة معرفة الفارق بين وجهتي النظر ومعنى هذا أننا من الناحية العلمية نستطيع تطبيق نظرية من النظريات

السابقة في بعض الحالات. ولكن من الناحية المنطقية لابد من القول بوجود تناقض لا مخرج لنا منه. إن وجود هذا الفارق بين نظرية سابقة ونظرية لاحقة يعتبر بيئة مستقلة على صدق النظرية اللاحقة.

التعريف :

التعريف إجراء هام، يحتاج إليه الباحث في كل خطوة يخطوها، وفي كل مرحلة من مراحل البحث، فمن غير التعريف لا يمكن الانطلاق في البحث، ومن غيره لا يمكن الوصول إلى شيء، فاللفظ يشير إلى المعرفة، بل إنه يقع في صميمها، فمنه المنطلق، وإليه الوصول، فالبحث لا ينطلق من فراغ، بل يبدأ من المعلوم، ليصل إلى معرفة المجهول، ولو كان هناك جوانب كانت غير معروفة عن المعلوم المكون لنقطة الانطلاق، أو أن المعرفة التي تم الانطلاق منها، تقوم على تصور أو تعريف غير صحيح، ومع ذلك فله فضل البداية منه للوصول إلى التعليل أو التبديل، أو التصحيح المطلوب.

إن النظرية الجديدة تحتاج إلى تصورات جديدة معرفة تعريفا واضحا، يهدف البحث العلمي إلى تقديم تفسير متسبق ومنهجي للواقع في خبرتنا الحسية ومن ثم لابد وأن تشير افتراضاتها التفسيرية إلى كيانات لها على الأقل وقائع بالقوة. والفرضيات والنظريات التي تذهب إلى أبعد من ذلك أي إلى وراء خبرتنا لا تمثل وقائع العالم الفيزيقي.

إن العلم على هذا النحو يحصر نفسه في نطاق الواقع. وبذلك

يصعب

التوصل إلى قوانين تفسيرية عامة ودقيقة فتلك القوانين تصاغ كميا بلغة الكيانات المفترضة. ويمكن أن تخبر وتؤيد كفروض موضوعة لتقسيير أشياء العالم الفيزيقي. إن من التعسف رفض الكيانات النظرية باعتبارها خيالية. إن تحديد طابع شيء من الأشياء يحتمل بما وراء الأشياء الملاحظة و عندئذ يكون من التعسف تجريد الأشياء من صفاتها. إنه يتبعنا علينا قبول أشياء تلاحظ ميكروسكوبيا، ولذلك قسمة الأشياء إلى فيزيائية واقعية و كيانات نظرية خيالية أمر متусف إلى حد بعيد.

هناك من يرى أن التفسيرات العلمية ترد غير المألف من الظواهر إلى المألف من القوانين و النظريات : وقد يكون ذلك صحيحا في بعض الأحيان و ذلك كالمماطلات القائمة بين انتشار الموجات الضوئية و انتشار الموجات المائية. إن هذا الرأي يتضمن القول بأن المألف من الظواهر ليس بحاجة إلى التفسير العلمي، و ليس ذلك صحيحا. فالعلم يسعى إلى تفسير الظواهر المألفة و لكن ذلك لا يعني بأن العلم يهدف إلى عدم الاتفاق مع القوانين و النظريات المتعارف عليها. أصدق الأمثلة على ذلك النظرية النسبية لأنشتاين و رد المألف إليها و نظرية الكوانت و إقلاعها عن التصور العلمي. و مع ذلك أحيانا يرد المألف إلى غير المألف و أحيانا يرد غير المألف إلى المألف . فهكذا التفسير العلمي دائما. و ذلك كالنظرية الجسيمية لنيوتون و الموجية لهايجنز. إذا كانت إداهما تسلم بوجود الأثير و هو ما لا يمكن ملاحظته أو قياسه لزم التسليم بوجوده في النظرية الأخرى

المقابلة.

و لكي تصبح القضايا المستخدمة في نطاق البحث العلمي قابلة للتفصير، و التنبؤ و الإختبار، فلا بد من تحديد المصطلحات و ضبط معاناتها، تقسم التعريفات المستخدمة في النظريات العلمية إلى فئتين هما فئة المصطلحات المفترضة و فئة المصطلحات المفترضة قبل أي القضية التفسيرية. ففي الرياضيات مثلاً تعين بوضوح قائمة الحدود الأولية التي لا تقبل التعريف و تستخدم كأساس للتعريف أي لتعريف ما عادها من الحدود داخل النسق الأكسيوماتي.

التعريف المعجمي:

المعجم أداة من الأدوات المستخدمة في البحث العلمي، لذلك كان لا بد من تناول الباحثين له بالتقدير و النقد بعد التعريف، لضبط دوره و توضيحه، و تحديد مساهمته في البحث، و لذلك يقول بعضهم عن التعريف المعجمي: إن للمعرفة معنى سابقاً على المعنى الذي يقدمه التعريف، و لذلك يكون التعريف صادقاً أو كانباً تبعاً لاتفاقه مع هذا المعنى أو عدم اتفاقه. إن التعريف المعجمي يصدق أو يكذب بالنسبة للاستخدام الواقعي للفظ. فإذا استخدمت الكلمة بالمعنى المراد كانت صادقة و إلا كانت كاذبة.

التعريف الإجرائي :

هو تعريف حديث، ينتمي إلى مدرسة تحمل هذا الاسم، أي المدرسة الإجرائية، ذلك التيار الذي يذهب بعيدا في الاعتماد على التجربة، ويزعم إمكان الاكتفاء بها في البحث العلمي، أي في الإبداع والاختراع و الاكتشاف، و تلك - بدون شك - مبالغة حقيقة. إن الفكرة الرئيسية لهذه المدرسة تكمن في أن معاني المصطلحات العلمية تتعدد بالإشارة إلى إجراءات اختبارية محددة تستخدم كمحك للاستخدام. إن التعريف الإجرائي لا يخرج عن كونه إجراءا معينا لتحديد القيمة العددية لكمية معينة في حالة معينة. فهو أشبه بقواعد القياس.

تصر المدرسة الإجرائية على المحكّات الإجرائية لتأمين قابلية الاستخدام الموضوعية لقضايا العلمية و ذلك يشترط اختبار هذه المحكّات اختبارا صحيحا مما يجعل الفرض حقيقة قابلة للاختبار العلمي، أي للتجريب.

إن نزعة الاجرائيين أنصار التحقيق التجاري يمكن أن تعد تطورا للنزعة الإمبريالية Empirique التي تأخذ بأن كل معرفة لا بد وأن يكون مصدرها الأصلي التجربة. و لكن مغالاة أنصار هذه النزعة أدت بهم إلى حجب الأوجه المنهجية للتصورات العلمية، فالنظريات ترتبط بالتجارب بوجه عام، و لكن لا يلزم أن يكون كل تصور قبلًا للتحقيق التجاري، و أن يكون كل حكم قابلا للفحص. فالنظريات تصاغ في إطار نظري مجرد لا في إطار تجاري، و بقدر ما يكون للنظرية من نتائج و بقدر ما تتحقق بصدقها التنبؤات يبقى ما بداخلها من تصورات لا سبيل إلى اختبارها

تجريبياً. لذلك يقول "أشتاين": "لكي نستطيع النظر إلى سياق منطقي على أنه نظرية فيزيقية، ليس من الضروري أن تكون جميع تصوراتها خاضعة للتفصير و الاختبار بطريقة تجريبية، فالواقع أن هذا لم يحدث إطلاقاً في أية نظرية و لا يمكن أبداً أن يحدث، فلما يكون في مستطاعنا النظر إلى نظرية على أنها فيزيقية يلزم أن تتضمن أو تشتمل على تأكيدات يمكن فحصها فحصاً تجريبياً بوجه عام".

الجدل حول وجود علم البيولوجيا :

الواقع أن هذا النوع من الجدل يبدأ من البيولوجيا، حيث يذهب أصحاب المذهب الآلي إلى إنكار وجود هذا العلم، باعتبار أن قضيائاه، ما هي في نهاية المطاف سوى صيغ كيميائية و فيزيائية، و لا وجود لموضوع متميز و مستقل، يمكن إطلاق اسم البيولوجيا عليه. ثم يمتد هذا الجدل بين المؤيدين و المعارضين إلى العلوم الإنسانية، التي يذكر وجودها البعض،

و يرجعونها إلى علوم أخرى أو إلى الفلسفة. و بطبيعة الحال فإن مثل هذا الجدل يندرج بصفة أو بأخرى في مجال نقد العلم و تقويمه، أو فلسفة العلوم، أو الإبستمولوجيا، و هذه مصطلحات ذات مدلول واحد كما عرفنا. إن الأمر يعنينا من ناحية اتصاله بما نحن بصدده، أو هو ربما من صميم فلسفة العلم، لذلك وجب التوقف عنده بعض الشيء.

قضية رد علم البيولوجيا إلى علمي الفيزياء و الكيمياء، تلك القضية التي يتبعها أصحاب المذهب الآلي. إنكار هذه الدعوى يشار إليه على أنه قضية الحكم الذاتي للبيولوجيا أي رد قضيائياً لهذا العلم إلى تصورات و

قضايا هذا العلم ذاته. فالذهب الحيوى الجديد يؤكّد سلطة البيان الذاتي للبيولوجيا، و يعرض لذلك قوله بأنّ الخصائص المعينة للأنساق البيولوجية يمكن أن تفسّر عن طريق القوى الحيوية وحدّها و ذلك لاختلافها عن الأنساق الفيزيائية و الكيميائية الحالمة، تلك التي يدعّيها أنصار الذهب الآلي في نواحى جوهريّة. إن التعرّيفات في مجال البيولوجيا تصبح تعرّيفات وصفية عند أصحاب الذهب الآلي و تحليلية عند أصحاب الذهب الحيوى الجديد. إن التعرّيفات الوصفية عامة تعرّيفات ماصدقية ، أما التعرّيفات التحليلية فعادة ما تكون تعرّيفات مفهومية. إن التعرّيف الوصفي لا يتطلّب أن يكون للمعرف نفس المضمون أو المعنى المعرف و إنما نفس الماصدق.

و لذلك يشترط لاستخلاص القوانين البيولوجية من القوانين الفيزيوكيميائية أن تكون ثمة رابطة تربط بين مظاهر فيزيوكيميائية لظاهرة من الظواهر بمظاهر بيولوجية معينة لنفس الظاهرة. القضية الرابطة قد تأخذ صورة القانون أو النظرية. يقرر هذا القانون أن توافر سمات فيزيوكيميائية معينة شرط ضروري و كاف لتوافر خاصية بيولوجية معينة. قد تعبّر القوانين عن شروط ضرورية و ليست كافية و قد تعبّر عن شروط كافية و ليست ضرورية و لذلك لزم الجمع بين الأمرين.

إن القوانين و النظريات الفيزيوكيميائية القائمة في الوقت الحالي لا تكفي لرد مثيلاتها في علم البيولوجيا إليها. و مع ذلك لا زال البحث مستمرا و الجدل دائرا بخصوص رد البيولوجيا إلى الفيزياء و

الكيمياء . فأصحاب المذهب الآلي يرون أن المزيد من البحث العلمي يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية.

لكن تفاؤل أصحاب المذهب الآلي في غير محله، حيث أنه من خلال البحث المستقل، قد يزول الخط الفاصل بين الفيزياء و البيولوجيا، كما حصل ذلك الفصل بين الفيزياء و الكيمياء.

كما قد تصاغ القوانين و النظريات المستحدثة في نوع مستحدث من المصطلحات، بحيث تقوم المصطلحات بوظيفتها في النظريات الشاملة التي تقدم تفسيراً لكل الظواهر المسماة الآن بيولوجية و تلك المسماة فيزيائية و كيميائية. و بذلك تفقد فكرة رد البيولوجيا إلى الفيزياء و الكيمياء معناها.

الجدل حول وجود علم النفس:

لقد أثيرت أيضاً مسألة القابلية للرد بالنسبة لعلم النفس و ذلك لأن الظواهر السيكولوجية هي في الأساس ظواهر بيولوجية أو فيزيائية كيميائية في طابعها. فالمصطلحات و القوانين الخاصة بعلم النفس يمكن أن ترد إلى القوانين الخاصة بعلوم الحياة (أي البيولوجيا) و الفيزياء و الكيمياء. إن رد المصطلح السيكولوجي إلى مصطلح في علم من العلوم الثلاثة المذكورة يتطلب تحديداً للشروط الضرورية و الكافية لحدوث الحالات السيكولوجية التي يقوم المصطلح مقامها. و بالنسبة لعلم النفس تتتوفر الروابط المعتبرة عن هذه الشروط في المؤشرات البيولوجية و الفيزيائية و الكيميائية الهامة بالنسبة للحالات و الأحداث السيكولوجية. و

مع أنه يمكن النظر إلى هذه المؤشرات كتعريفات إجرائية إلا أنها لا تحدد هذه الشروط الضرورية و الكافية.

و بالمثل تسعى المدرسة السلوكية إلى رد مجال القول بقصد الظواهر السيكولوجية إلى مجال القول بقصد الظواهر السلوكية. ترى أن المصطلحات السيكولوجية لا بد أن تتتوفر لها محكّات سلوكيّة تطبيقية و أن الفروض و النظريات السيكولوجية تختر عن طريق اللزومات الإختبارية المتعلقة بالسلوك الملاحظ عيانا. و لذلك ترفض منهج الإستبطان الذاتي و لا تقبل الظواهر السيكولوجية الخاصة كمعطيات سلوكيّة عامة.

إن المعطيات السيكولوجية و إن كانت تشير جهارا إلى حالات سيكولوجية معينة - إلا أنه ينظر إليها كمظهر من مظاهر السلوك العام. و مع ذلك لم يكشف السلوكيون عن الإرتباط القائم بين الحالات السيكولوجية و المظاهر السلوكية بوجه عام و لم يهتموا بالسؤال عن كيفية تأثير الحالات السيكولوجية على السلوك الكائن و أنماطه الخفية. إن المصطلح السلوكي الخالص قد يتضمن مصطلحات بيولوجية و فيزيائية و كيميائية و لذلك يصعب التعبير عن الحالات السيكولوجية بالمصطلح السلوكي وحده.

إن من الأفضل رد المصطلحات السيكولوجية لمصطلحات سيكولوجية بالأحرى، لأن ردها إلى مصطلحات سلوكيّة أمر ممكّن كذلك.

يتساعل النقاد عن إمكان رد علم النفس إلى علم وظائف الأعضاء، و خاصة علم وظائف الجهاز العصبي، و قد يكون ذلك ليس مستبعدا، و في ذات الوقت إمكان رد العلوم الاجتماعية إلى مذهب الفردية المنهجية،

و تحلل و تفسر بلغة مواقف الأشخاص الفردية، و بالإشارة إلى القوانين و النظريات السلوكية. وهذا هو أساس النظر إلى مذهب الفردية المنهجية، على أنه قابلية رد المصطلحات و القوانين الخاصة بالعلوم الاجتماعية إلى تلك المصطلحات الخاصة بعلم النفس الفرد، و علم الأحياء و الفيزياء و الكيمياء. غير أن الحقيقة هي أن هذه المسألة تدخل في نسق فلسفة العلوم الاجتماعية، أو هي مثل للمجازات المنطقية و المنهجية القائمة بين علوم الطبيعة و علوم المجتمع، أي في مجال العلوم الأمبيريقية (التجريبية)، التي تشمل كل هذه العلوم، أو هي هذه العلوم. وعلى أي حال فهذه إشارات لبعض الموضوعات الرئيسية في مناهج البحث المعاصر.



1- قيمة العلم، أي الإبستمولوجيا، تعني نظرية المعرفة، و فلسفة العلوم، أي الدراسة النقدية لمناهج العلوم و نتائجها، بهدف تطويرها و توجيهها بعد تحديد قيمتها.

2- تصنيف العلوم: هناك تصنيف ثلاثي ، يجعل العلوم ثلاثة أصناف، و هي : العلوم الرياضية، و العلوم الطبيعية، و العلوم الإنسانية. و هناك تصنيف ثانٍ، يجعل العلوم صفين بما: مجموعة العلوم الإمبريقية أو التجريبية empirical، و هي العلوم الطبيعية و الإنسانية. و مجموعة العلوم اللامبريقية non empirical و هي العلوم الرياضية و المنطقية.

3- التجريبية و التجريبية مصطلحان، يدل الأول منهما (أي التجريبية empirique) على مذهب فلسي تجريبي يقول بالتجربة أو يحصر المعرفة فيما هو مدرك حسي، أي قابلا للتجربة فعلا و يأتي عن طريقها، وهذا معنى الإمبريقية أو التجريبية. أما التجربة experimental، فتعني التجربة العلمية المعروفة، أو المعرفة الخاضعة فعلا للتجربة experience . و يلاحظ أن العلاقة بين التجريبية أو الإمبريقية و بين التجريبية، هي علاقة العام بالخاص، أي أن كل تجربة أو تجريبية تدخل في إطار التجريبية أو الإمبريقية، و مثل ذلك أن العلوم الإنسانية عامة تعتبر

تجريبية إمبريقية، لكنها ليست في الغالب تجريبية، أي أنها لا تستمد معارفها و حقائقها – غالباً – من التجربة.

4- الفرض هو الفكرة التي توجه عملية البحث العلمي، لتصبح قانوناً علمياً، أو تفسيراً موضوعياً للظاهرة محل البحث، إذا أثبتت صحته التجربة. و الفرض ضروري للبحث العلمي بحيث أنه لا يمكن قيام البحث بدون فرض.

5- القانون هو الفرض الذي أثبتته التجربة، و يصاغ عادة في صياغة رياضية، تعبر عن العلاقة أو العلاقات المكتشفة.

6- النظرية من نفس طبيعة الفرض، تفسر العلاقة أو العلاقات بين عدد من الظواهر، لكنها أعم منه، بحيث أنه يمكن القول أن الفرض يصاغ في سياق النظرية. و هذا يعني أننا نستند إلى نظرية معينة عند صياغتنا للفرض، و ليس العكس، فالعلاقة بينهما هي علاقة العام بالخاص.

7- الحتمية هي مبدأ نظري عقلي يقوم العلم على أساس التسليم به.

8- الأطراد هو الإعتقد باستمرار الحتمية في المستقبل، أي تبقى نفس الأسباب مؤدية لنفس الحوادث، كما وقع في الماضي، و من ثم يمكن استمرار البحث العلمي، و يمكن التنبؤ بحوادث المستقبل، و ما ينتج عن ذلك من تطبيقات علمية ذات أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان.

9- التعريف هو عامة تحديد دقيق لمعنى المصطلحات المستخدمة أثناء البحث، و هو ضروري لإجراء البحث، بدون تحديد دقيق للمصطلحات، لا يمكن قيام البحث.

10- التعريف الإجرائي هو تحديد للتصورات، كما تشهد عليها التجربة، بحيث لا يمكن قبول أي تصور أو أية فكرة، ما لم يكن مصدرها التجربة.

11- إمكان قيام علم البيولوجيا محل جدل.

12- التشكيك أيضا في إمكان قيام علم النفس.

تعطى لك جداول - أيها الدارس - كما تعودت على ذلك، و تعطى لك عامة، محتويات الخانات الأولى من الجداول، و عليك أن تبحث عن باقي محتويات الخانات الأخرى، و ذلك في سياق التدرب و التمرن، لبلوغ مرحلة الكفاءة المطلوبة من درس معين، و هنا في موضوعنا الحالي، يبدو أن أهم شيء يتطلب منك التدرب عليه و بلوغ مرتبة الكفاءة فيه، هو التمييز بين ما هو تجربى EXPERIMENTAL و بين ما هو تجربى إمبيريقي EMPIRIQUE ، و سنقوم بتطبيق بعض الحالات من التطبيق الأول، لترى كيف تميز بين الأمرين و كيف تبرر ذلك.

تطبيق 1

التبير			التصور
قضية مستندة من التجربة ، و يمكن إعادة التجربة نفسها دوما. و بطبيعة الحال فهو تجاري لأن كل ما هو تجربة فإنه تجاري، و ليس العكس.	X	X	تمدد المعادن بالحرارة
هناك نظريتان متنازعتان، هما النظرية الموجية و النظرية الجسيمية.	X		طبيعة الضوء
			تركيب الماء
			وجود الضغط الجوي
ظاهرة نفسية، و في العلوم التجريبية فإن التجربة ليست هي دائما معيار العلم.	X		الكت
			الحرب العالمية الأولى
			العرض و الطلب
			الدائرة
			التناقض
أحداث التاريخ كلها تجريبية إمبريالية، لأنه لا وجود للتجربة في التاريخ لحد الآن، غير أنه معتبر علما، أي أنه بالإمكان الوصول إلى حقائق علمية عن طريق آخر غير التجربة.	X		مفاوضات إيفيان

تطبيق 2

التبير	تجريبي	تجريبي	التصور
			الضوء الأخضر
			موجات الصوت
			دولة الموحدين
			المدرسة
			أسعار السوق
			الأحوال الجوية
			السحب
			الرياضة البدنية
لا هو بالتجريبي الإمبريقي و لا هو بالتجريبي المثبت بالتجربة، لأن الرياضيات مثل المنطق هي خارج نطاق التجربة و التجريب.			المرربع
			الرخاء

تطبيق 3

التبير	تجريبي	تجريبي	التصور
			المطر
			الخسوف
			الاستقلال
			التصدير
			الطائرة
			الكربون
			السراب
			الفرح
			الأمل
			الأسرة

تطبيق 4

التصور	تجريبي	تجريبي	التبير
اللون الأحمر			
البرق			
البنزين			
حوادث 8 مايو 1945 م			
المزاج			
المرأة			
الكتاب			
الغاز			
التقاليد			
الجوار			

تطبيق 5

التصور	تجربى	تجربى	التبير
التحليل النفسي			
التفاؤل			
الهضم			
التنفس			
مقاومة الأمير عبد القادر			
اللغة			
المسجد			
الثقافة			
المثلث			
الطاقة			

أولا - تصميم مقالة : هل يمكن اعتبار علم النفس علمًا تجريبيا ؟ (الأصح تجربى من غير ياء أمام الراء).

ثانيا- نص للتحليل :

" إن المعرفة العلمية بالنسبة للملاحظ السطحي ليست محل الشك، فمنطق العلوم معصوم، و إذا غلط العلماء أحياناً فذلك لجهلهم بقواعد... و عندما أمعن النظر قليلاً اتضحت المكانة التي يحتملها الفرض، و تبين أن الرياضي لا يمكنه أن يستغني عنه وأن المجرب ليس أكثر منه استغناء عنه. و عندئذ وقع التساؤل عما إذا كانت جميع هذه الإنشاءات متينة، و ظن أن ريجا ما ستعصف بها. إن التشكيك بهذه الكيفية معناه الاستمرار في السطحية، فالشك في كل شيء أو الإيمان بكل شيء، كلاهما حلان سهلان و كلاهما يعياننا من النظر.

و بدل الإدلاء بحكم محمل يجب علينا أن نفحص بعناية دور الفرض، و عندئذ سنعرف أنه ليس ضروريًا فحسب بل هو في غالب الأحيان مشروع. و سنرى أن هناك عدة أنواع من الفروض، و أن بعضها قابل للتحقق منه، و عندما تؤكد التجربة يصبح حقائق خصبة، و أن البعض الآخر من دون أن يغالطنا، قد يفيينا في تركيز تفكيرنا، و أن بعضها أيضًا ليس فرضاً إلا في الظاهر، و ينحل إلى تعرifications أو اصطلاحات متكررة.

هذه الأخيرة توجد في الرياضيات، و في العلوم ذات الصلة بها. و من هذا على وجه الضبط تستمد هذه العلوم صرامتها، فهذه الاصطلاحات هي من عمل النشاط الحر الذي يقوم به ذهنا و الذي لا يعوقه في هذا الميدان عائق. و يمكن لذهننا في هذا المجال أن يثبت، لأنه يشرع. و لكن ينبغي أن نتفاهم : إن هذه المراسيم تفرض نفسها على علمنا الذي بدونها يكون غير ممكن، و لا تفرض نفسها على الطبيعة. فهل هذه المراسيم هي مع ذلك مراسيم اعتسافية؟ كلا، و إلا كانت عقيمة. إن التجربة تترك لنا حرية الاختيار، لكنها توجهنا بإعانتها على تبيان أوفق السبل. إذن فمراسيمنا تشبه مراسيم أمير مستبد لكنه حكيم يستشير مجلس دولته.

و قد اندهش بعض الناس لطابع الاصطلاح الحر الموجود في بعض المبادىء الأساسية في العلم. و أرادوا أن يخرجوا بالتعريم عن حدوده، و نسوا في نفس الوقت أن الحرية ليست هي التعسف. فانتهوا بذلك إلى ما يسمى بالإسمية، و تسأعلوا عما إذا كان العالم لم يكن ضحية للتعريفاته، و إذا لم يكن العالم الذي يعتقد اكتشافه، قد أنشأه أتباعه لهواه فقط. و عندئذ يتتصف العلم باليقين، لكنه يكون عديم الأهمية.

فلو كان الأمر كذلك، لاتصف العلم بالعجز. لكننا نراه في كل يوم يمارس تأثيره على مرأى منا. ولم يكن ذلك أمراً ممكناً لو لم يعرفنا بشيء من الحقيقة، غير أن ما يمكنه أن يصل إليه ليس هو الأشياء ذاتها كما يظن الاعتقاديون السذج، بل مجرد العلاقات الموجودة بين الأشياء، وليس خارج هذه العلاقات حقيقة تمكن معرفتها."

هنري بوانكاريه

المطلوب : أكتب مقالة حول مضمون النص توضح فيها الإشكال المطروح، و موقف صاحب النص منه، و حجته المنطقية على موقفه.

الإجابة على أسئلة التقويم الذاتي

أولاً - تصميم المقالة :

I - المقدمة:

طرح الإشكال: من المعروف أن نطاق التجربة في علم النفس محدود، و مصطلح التجربة هنا مفهوم، أو محدد على أساس ما هو مقرر في علوم الطبيعة الجامدة و الحية. و هذا هو صميم المشكلة، و حينئذ نتساءل، هل المنهج الموصل للمعرفة العلمية هو منهج العلوم الطبيعية؟ أو هو المنهج الحسي التجريبي (من غير ياء أمam الراء) EXPERIMENTAL و هل إذا طبق منهج آخر، مثل منهج التحليل النفسي، و توصل إلى نتائج نظرية أو عملية، أفلأ تعتبر هذه النتائج من العلم؟

II - التحليل:

1- القضية : علم النفس تجريبي (الأصح تجريبي، من غير ياء أمام الراء)

أ- الحجة :- قياس الذكاء، قياس الكذب و غيرها من الظواهر النفسية القابلة لللحظة و القياس (يقصد بالقياس التقدير الكمي الرياضي)

- إجراء التجارب على الحيوان مثل تجارب التعلم و الذكاء..

- إجراء التجارب على المرضى في حدود الإمكاني.

- إجراء التجارب على الأطفال في حدود الإمكاني.

- إجراء التجارب على الراشدين في حدود ما يمكن من تجريب على الإنسان.
- بـ- نقد الحجة: - الظواهر النفسية الخاضعة للتجربة تمثل نسبة ضئيلة.
 - تتم التجربة و القياس على ما هو قابل للملاحظة والحس.
 - لا توجد ظواهر نفسية قابلة للتجربة مباشرة.
- 2- نقىض القضية : علم النفس ليس تجريبيا (الأصح تجريبا)
 - أـ- الحجة : - التجارب الممكنة هي تجارب فيزيولوجية فقط (قياس ضربات القلب، قياس ضغط الدم، قياس نسبة السكر في الدم، ملاحظة احمرار أو اصفرار الوجه...).
 - هذه التجارب و ما شابهها قائمة على أساس جسمى فيزيولوجي محض، و لا مكان فيها لأى قياس نفسي.
 - ما لا يدرك حسيا، لا يمكن أن يلاحظ، و لا يمكن أن يخضع للتجربة.
 - الظواهر النفسية متغيرة، و لا تقبل التكرار، و لا يمكن التنبؤ بها، فهي وبالتالي لا تقبل دراسة العلمية.
 - إذن علم النفس ليس علمًا تجريبيا.
- بـ- نقد الحجة : - يمكن التسليم جدلاً أن علم النفس ليس علمًا تجريبيا، لكن التساؤل هو : هل العلم لا يكون إلا تجريبيا أو لا يكون؟

- إن علم النفس هو أقرب العلوم الإنسانية إلى التجربة، و الدليل على إجراء التجارب هو خاصة علم النفس المرضي أو الإكلينيكي.

- العلاج النفسي حقيقة علمية لا جدال فيها، و هو ممارسة تقوم على التجربة.

- إن ندرة التجربة لا يضر بعلمية علم النفس. و حتى إذا سلمنا بانعدام التجربة على الظواهر النفسية الحقيقة، فرغم ذلك يبقى علم النفس علما تجريبيا و ليس تجريبيا.

3- التركيب: إذا رفض البعض علم النفس رفضا مطلقا، يعني لا هو تجريبي و لا تجريبي، فإنه يبقى علما آخر خارج هذا النطاق، أولىست الرياضيات علوما في نوعها الخاص برغم كونها ليست تجريبية؟

III - النتيجة: الإشكال ليس في كون علم النفس تجريبيا أو ليس تجريبيا، و لا هي في كون علم النفس أكثر من ذلك غير تجريبي أي ليس إمبريقيا أصلا. فإذا سلمنا جدلا بأن علم النفس ليس تجريبيا، و لا تجريبيا، فذلك لا ينقص من قيمته العلمية.

بل الإشكال في النظرة الضيقة للعلم، و ربطه بطا مطلقا بالتجربة. إن الإشكال الحقيقي هو كيف يمكن تجاوز هذه النظرة الضيقة للعلم، و استبدالها بما هو أوسع و أصح؟ إن لكل علم موضوعا و منهجا، و هناك من الموضوعات، ما لا يمكن احتواء منهاجها على تجارب، و لا هي في حاجة إلى ذلك أصلا، أولىس علم الفلك علم؟

ثانيا - تحليل النص :

I - المقدمة :

أ - التعريف بصاحب النص: بوانكاري هنري – POINCARÉ

HENRI 1854 – 1912 هو عالم رياضي فرنسي، اهتم بمسائل المعرفة العلمية، أهم مؤلفاته: العلم والفرض، العلم والمنهج.

ب - شرح المصطلحات:

– حقائق خصبة: ليس هذا بالمصطلح العام، لكنه تعبير مجازي خاص بصاحب النص، يقصد به قابلية القانون للاستغلال العلمي و العملي.

– اصطلاحات متتكرة: هذا تعبير مجازي أيضاً، يقصد به مصطلحات عابرة أو مؤقتة.

– المراسيم، تعبير مجازي أيضاً عن المصطلحات التي يضعها الباحث لتساعده في بحثه.

– الاصطلاح الحر: هو المصطلحات التي يضعها الباحث بنفسه، ووصفها بالحرية هو تعبير مجازي كذلك.

– التعميم: مصطلح علمي معروف، وهو مبدأ، يجب التسليم به، من أجل قيام العلم، حيث إن الاستقراء التام مستحيل، فوجب التعميم من الاستقراء الجزئي.

وما دام العلم لا يكون إلا كلياً، لا علم إلا بالكليات كما قال أرسطو. مثل: كل المعادن تتمدد بالحرارة، الواقع أن هذا تعميم، لأننا لم نجرب كل المعادن، ولم نكتشفها كلها بعد، بل جربنا على بعضها فقط وعممنا.

— الاعتقاديون السذج: هو تعبير مجازي كذلك، يقصد به المتمذهبون المتعصبون، من أمثال التجربيين المتطرفين، أو الحسينين، الذين يرفضون أي دور للعقل في المعرفة العلمية، التي يرونها ناتجة كلياً عن التجربة المدركة إبراكا حسيا.

ج — الإشكال: الاعتقاد الراسخ في كون المنهج العلمي والحقائق العلمية صحيحة و يقينية.

II التحليل:

أ — موقف صاحب النص:
اليقين في العلم نسبي، أي أن المعرفة العلمية نسبية لا يقينية، ومنهجها قابل للتطور.

ب — الحجة:
— اليقين في العلم اعتقاد سطحي خاطئ.
— قابلية الشك مشروعة وواجبة للمعرفة العلمية، والمنهج العلمي.

— الفرض ضروري للعلم، وهو دليل على دور العقل، وبالتالي دور الشك في المعرفة العلمية.

— من يرفض الفرض مثل التجربيين المتعصبين، يرفض العقل، ويرفض الشك العلمي، وبالتالي يستحيل عليه الوصول إلى العلم.

— الشك العلمي نسبي.

- الشك المطلق، واليقين يتناقضان مع العلم.
- الفرض هو الذي يصير قانونا علميا إذا أثبتته التجربة.
- الفرض والقانون هما من طبيعة عقلية، ولكنهما ليسا من الطبيعة.
- العلم إذن نظري عقلي خالص، يعتمد على التجربة في البرهان، في بعض العلوم، هي علوم الطبيعة، وليس في كل العلوم.
- العلم إذا اتصف باليقين، كما يزعم التجريبيون المتعصبون، ضيع أهميته أي أنه لم يعد علمًا.
- لكن العلم يتتطور، وليس عاجزا أو عقيما أو جامدا.
- نتائج العلم ليست ذات طبيعة مادية، تنتهي إلى الطبيعة.
- العلم هو عبارة عن العلاقات بين ظواهر الطبيعة.
- العلاقات بين ظواهر الطبيعة، لا توجد إلا في العقل.
- إذن المعرفة العلمية عقلية نظرية بحثة، لكنها قابلة للتطبيق.

III الخاتمة:

— إذا كانت المعرفة العلمية تجريبية بحثة، ناتجة عن التجربة وحدها، وحقائقها مطابقة لما في الطبيعة، فهي معرفة يقينية جامدة عاجزة عقيمة، غير قابلة للتطور.

— لكن المعرفة العلمية في الطبيعة المادية، وإن استعملت التجربة للبرهنة، فهي عقلية أساساً، إذ أن دور الفرض فيها جوهري، وهو الذي يصبح قانوناً علمياً، إذا أثبتته التجربة، والفرض نظري عقلي، وكذلك القانون، الذي هو عبارة عن صيغة رياضية، تعبر عن العلاقات النظرية العقلية التي تربط بين الظواهر، ثم إن القوانين العلمية متطرفة، فلو كانت يقينية، ومطابقة لما في الطبيعة لما تطورت، ولكنها تامة وجامدة، ثم إن القابلية للتطور لا تكون إلا لما هو نسبي.

— إذن قوانين العلم ومنهجه، بل المعرفة العلمية نسبية متطرفة ومنهجها كذلك متتطور، فتطوره شرط في تطور العلم.

أولاً - مقالة فلسفية :

قيل إن العلم لا يصل إلى هدفه حتى يتمكن من التبؤ العلمي.
حل و ناقش.

ثانياً - نص للتحليل :

لنفرض إذن أن النفس في البداية بيضاء خالية من أي حرف وليس
بها

أية فكرة مهما كانت هذه الفكرة: فكيف تتوصل إلى الحصول على الأفكار؟ وما هي الوسيلة التي تكتسب بها هذه الكمية من الأفكار التي يقدمها لها تخيل الإنسان الدائم النشاط والذي لا تتحده الحدود، في تروع يكاد يكون لا منتهيا؟ ومم تستقي كل هذه المواد التي هي بمثابة الأساس لجميع استدلالاتنا ولجميع معارفنا؟ إني أجيب على ذلك باختصار، من التجربة: هذا هو الأساس لجميع معارفنا، ومنه تستمد أصلها الأول. فما لاحظت للأشياء الخارجية المحسوسة، أو للعمليات الباطنية التي تجري داخل أنفسنا، والتي ندركها ونتأمل فيها أنفسنا، تم ذهننا بجميع مواد التفكير، هذان هما المصادران اللذان تتبع منهما الأفكار التي لدينا أو التي يمكن أن نحصل عليها بصفة طبيعية.

أولاً، إن حواسنا تتأثر ببعض الأشياء الخارجية، فتنقل إلى أنفسنا عدّة مدارك متمايزة عن الأشياء تتبعاً لمختلف الطرق التي تؤثر بها هذه الأشياء على حواسنا. هكذا نكتسب المعاني التي لدينا عن الأبيض

والأصفر والحار والبارد، والصلب واللين، والحلو والمر، وعن كل ما نسميه كيفيات حسية (...). وبما أن هذا المصدر الكبير لجل المعاني التي لدينا يرجع كله إلى حواسنا، وينتقل إلى الذهن بواسطتها فإني أسميه الإحساس.

ومصدر الآخر الذي يتلقى الذهن منه الأفكار هو إدراك العمليات التي تجريها أنفسنا على المعاني التي تأتيها عن طريق الحواس: وهي العمليات التي عندما تصبح موضوعاً لتأملات النفس، تولد في الذهن نوعاً آخر من المعاني لم تكن الأشياء الخارجية لتقدمها له، مثل معانٍ ما يسمى: بالإدراك والتفكير والشك والاعتقاد والاستدلال والمعرفة والإرادة وجميع الأعمال المختلفة التي تقوم بها أنفسنا والتي بما أنها واثقون من وجودها ثقة كاملة ولأننا نجدها في أنفسنا، فإننا نتلقى بواسطتها معانٍ متمايزة مثل التي تحدثها في أنفسنا الأجسام عندما تؤثر في حواسنا. فهذا مصدر للمعنى يjudge كل إنسان في نفسه دائماً، ولئن لم تكن هذه الملة حاسة من الحواس، إذ لا علاقة لها بالأشياء الخارجية، فإنها تقترب منها كثيراً، وربما كانت تسميتها بالحاسة الباطنية لا تتنافى معها كثيراً. ولكن بما أنني أطلق كلمة الإحساس على المصدر الآخر لأفكارنا فإني أطلق كلمة التأمل على هذا المصدر لأن النفس لا تتلقى بواسطته إلا المعانٍ التي تكتسبها عندما تتأمل عملياتها هي.

جون لوك

المطلوب: أكتب مقالة حول مضمون النص توضح فيها الإشكال المطروح، وموقف صاحب النص منه، وحجه المنطقية على موقفه.

<http://www.onefd.edu.dz>